مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٤٩**

الثلاثاء ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أندرسن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كرافتشنكو
	أوغندا	السيد نكاييفو
	البرازيل	السيد ليتاو
	البوسنة والهرسك	السيد فوكوبراتوفيتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد بون
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	اليابان	السيد سومي

جدول الأعمال

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/611)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/611)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وأقترح دعوتهما إلى الاشتراك في هذه الجلسة، بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن مجلس الأمن أوجه دعوة، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد يوسف محمود، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

تقرر ذلك.

معروض على المشاركين الوثيقة S/2010/611، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

أعطي الكلمة الآن للسيد يوسف محمود.

السيد محمود (تكلم بالإنكليزية): كما تعلمون، سيدتي الرئيسة، تنهي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عملها في نهاية هذا الشهر وتبدأ بتصفية تواجدها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعليه، فإن تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2010/611)، هو تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بوصفها بعثة. ومهمتي اليوم هي تسليط الضوء على النقاط الرئيسية وإبداء بعض الملاحظات.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية والإنسانية، وكما ورد في التقرير، ظلت الحالة في تشاد هادئة نسبيا، على غرار الحالة في مخيمات اللاجئين ومواقع الأشخاص المشردين داخليا. وثبت أن المخاوف حيال استئناف الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق بعد نهاية موسم هطول الأمطار، لم تكن مستندة إلى أساس. ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى يقظة السلطات المركزية والمحلية، بالإضافة إلى زيادة فعالية المفرزة الأمنية المتكاملة والدوريات المشتركة على الحدود السودانية – التشادية. بيد أن الحالة الإنسانية ما زالت مدعاة للقلق لا تزال الحاجة إلى المساعدة شديدة. وما فتئت تشاد تستضيف ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ بينما ظلت تتعامل مع تبعات هطول الأمطار الغزيرة هذا العام سواء في الشرق أو في المناطق الأخرى.

وفيما يتعلق بالمفرزة الأمنية المتكاملة، فمنذ التقرير السابق للأمين العام (S/2010/529)، تم نقل جميع المسؤوليات المتعلقة بالإدارة وتصريف الأعمال والمهام التنفيذية إلى المفرزة، تحت إشراف شرطة الأمم المتحدة. وستقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمساعدة على استدامة المفرزة الأمنية المتكاملة من خلال صندوق مشترك يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وستقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة التنفيذية. وستحتاج المفرزة الأمنية المتكاملة إلى المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي في فترة ما بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وعملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، عُقدت خمسة منتديات إنسانية تهدف إلى تعزيز الفهم المشترك لحماية المدنيين في مختلف المناطق في شرق تشاد. وسيُعقد المنتدى الأخير في ١٥ كانون الأول/ديسمبر في نجامينا لاختتام المناقشات التي جرت في المنتديات السابقة. وعملا بالقرار أيضا، سيعقد الاجتماع الرفيع المستوى الأخير للفريق العامل في ٢١ كانون الأول/ديسمبر.

وتماشيا مع برنامج حكومة تشاد للإنعاش المبكر في شرق البلد، فإن الأقسام الفنية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لم تدخر جهدا لتوطيد إنجازاتها في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحوار فيما بين الطوائف، بالإضافة إلى نقل تلك الأنشطة، إن أمكن، إلى حكومة تشاد، أو إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الوطنيين أو الدوليين. وستجتمع نائبتي، ربما صلاح، مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة تشاد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر للاحتفال بنهاية أنشطة البعثة والتسليم الرسمي لبرامجها الاجتماعية.

وعملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، سيكون جميع الأفراد النظاميين في البعثة قد غادروا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وقد انسحبت البعثة من جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، سيكون قائد القوة آخر فرد عسكري يغادر تشاد. وسيغادر آخر ضابط في شرطة الأمم المتحدة تشاد في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. ولن يبقى في تشاد بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر سوى من يلزم من الموظفين المدنيين لتصفية تواجد البعثة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومتي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد على تيسير انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأود أن أشجع حكومة تشاد على مواصلة القيام بذلك خلال فترة التصفية وإلى أن يكون آخر موظفي البعثة وأصولها قد غادروا البلد.

وأود، أن أقول بضع كلمات عن جمهورية أفريقيا الوسطى. إن الحالة في الجزء الشمالي الشرقي لذلك البلد ما زالت تشكل مصدرا للقلق. فبعد مضي مجرد ١٠ أيام على انسحاب البعثة من تلك المنطقة، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر تحديدا، هاجمت جماعة من المتمردين بلدة بيراو واحتلت المخيمات. ومنذ ذلك الوقت استردت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى السيطرة على تلك المخيمات. وفي ضوء حالة عدم الاستقرار في المنطقة، هناك حاجة إلى توجيه الاهتمام الدائم إلى الجزء الشرقي من البلد.

وعملا بالفقرة ٢٧ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، أجريت عملية لاستخلاص الدروس بتكليف من البعثة. وقد أُبرزت الاستنتاجات الرئيسية من تجربة البعثة في الفقرات من ٤٩ إلى ٦٣ من تقرير الأمين العام. وكان من الدروس الوثيقة الوجيهة للغاية، كفالة واستدامة موافقة الدولتين المضيفتين وإنشاء كيان أمني بملكية وطنية ودعم دولي لحماية المدنيين. ويأمل الأمين العام بإخلاص أن تكون تلك الدروس مفيدة للمجلس بينما ينظر في تطور حفظ السلام برمته ويفكر في العمليات التي ستكون مكرسة بالكامل لحماية المدنيين في المستقبل.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى الرغم من البداية المتعثرة للبعثة والتحديات التي واجهتها خلال عمرها القصير، فقد حققت بعض الإنجازات الملحوظة. وفي ذلك الصدد، فإن الجزء الشرقي من البلد لن يعود إطلاقا إلى الحالة التي كان عليها سابقا. فلم تساعد البعثة على كفالة الحماية البدنية للمدنيين واللاجئين

والمشردين داخليا، والمجتمعات المحلية المضيفة، والعاملين في المجال الإنساني بإشراف مسؤولين تشاديين فحسب، بل قدمت لهم أيضا الحماية القانونية والاجتماعية. وقد لقي ذلك تقدير الحكومة والسكان المضيفين. وأود أن أشكرهم على ذلك.

وفي الختام أود أن أشكر الأمين العام على تكليفي بمواجهة هذا التحدي. كما أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على ما أبدوه من ثقة بي على مدى الأشهر الأخيرة للبعثة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد محمود على إحاطته الإعلامية وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد يوسف محمود، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا للتو بشأن التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/611) عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي تنتهي ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بموجب القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠).

أحيط علماً بأن التقرير يتضمن عدداً من التوصيات والدروس المستفادة لبعثات حفظ السلام المستقبلية. ولذلك، تعد دروسه مصدر إلهام ليس لأجهزة حفظ السلام وبناء السلام فحسب، بل وللدول أيضاً. ونؤكد أنه تم التغلب في نهاية المطاف على أوجه سوء الفهم الأولية. ونحن نشكر السيد فكتور دا سيلفا أنجلو، الممثل الخاص السابق للأمين العام، الذي ساعد على تنظيم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (البعثة).

وجمهورية أفريقيا الوسطى تحيط علماً مع الارتياح بانسحاب البعثة، الذي بدأ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بإغلاق المعسكرين في بيراو. ونقر بأن البعثة قد اضطلعت بمهامها في حدود قدراتها وأسهمت في ضمان بيئة مستقرة نسبياً في شمال شرق البلد من خلال تواجدها الرادع؛ ومساعدة اللاجئين والنازحين والوكالات الإنسانية؛ وحل الصراعات العرقية الداخلية. لقد استفادت جمهورية أفريقيا الوسطى من المساعدة التي قدمتها البعثة في بسط سلطتها على الإقليم. ونقدر الدور البناء الذي قامت به خلال فترة ولايتها.

لقد أفضى الانسحاب المعلن عنه للبعثة إلى مناقشات في مجلس الأمن بشأن المراحل التالية، وذلك في ضوء التهديدات المستمرة في الشمال الشرقي نتيجة للقدرات المحدودة لقوات أفريقيا الوسطى، وهشاشة مؤسسات الدولة وتفشي عدم الأمن. بل ترددت فكرة الفترة الانتقالية. ووضع المجتمع الدولي توصيات لتعزيز ونشر بعثة لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما قالت حكومة أفريقيا الوسطى إنها ستسعى إلى تعزيز القدرات العملياتية لقواتها المسلحة. غير أن قِصر الوقت لم يسعفها لتحقيق كل ما كانت تتمناه.

وبينما استعدت الحكومة تدريجياً لإرسال قوات إلى بيراو، هوجمت تلك المدينة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أثار دهشتنا جميعاً. وكان المهاجمون مزودين بأسلحة ثقيلة، منها رشاشات آلية مزدوجة الماسورة عيار ١٤,٥ ملم، وطلقات مدفعية عيار ١٢,٧ ملم وقاذفات صاروخية محمولة على مدرعات، بينما كانت مدافع كلاشنيكوف السلاح الوحيد لقوات أفريقيا الوسطى. ولم يكن هناك وجه للمقارنة. وعلاوة على ذلك، جاءت مجموعات المتمردين من دارفور للانضمام إلى تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام. وأعضاء هذا التجمع، ونحن على دراية تامة بهم، لا يملكون مثل هذه الأسلحة المتطورة.

نعتقد أنهم يريدون استنساخ الحالة في دارفور في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي منطقة ذات أهمية جيوسياسية وجيواستراتيجية بالغة، وهي منطقة رخوة يمكن لمتمردي تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى أن يتلاقوا فيها بسهولة. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن متمردي جيش الرب للمقاومة يحتلون أربع مقاطعات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وحدث بيراو لا يهم تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام وحده في بحثه عن الأسلحة؛ بل إنه يعرض السلام والأمن الدوليين في مناطق الحدود للخطر أيضاً. ونطالب أعضاء مجلس الأمن بأن يضعوا هذه الحقائق في الاعتبار وأن ينتبهوا إلى احتمال التحالف بين المتمردين.

وكما يعرف أعضاء مجلس الأمن، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تقف عند مفترق طرق. فهي ملزمة لا إلى عقد انتخابات عامة ناجحة في عام ٢٠١١ فحسب، بل وكفالة الأمن في جميع أنحاء أراضيها. وقد اختارت الحكومة الفترة الانتخابية التي يؤدي السكان خلالها واجبهم المدني في موسم الجفاف، وهذا الفصل من السنة يتسم بالخطورة إذ تنتشر خلاله المجموعات المسلحة والمتمردون والعصابات وقطاع الطرق. وقد انعكس ذلك الواقع في الهجوم على بيراو. ومع ذلك، نحيط علماً بتنفيذ اتفاقات إقليمية معينة فيما يتعلق بهذه الحالة، ونحن ممتنون لذلك.

لقد عاد الهدوء في الآونة الأخيرة. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، زار رئيس الجمهورية بيراو ليشد من أزر القوات المسلحة ويطمئن سكان المنطقة. ونكرر مرة أخرى النداء الذي وجهه وزير الخارجية أنطوان غامبي إلى المجتمع الدولي في ١٠ آب/أغسطس و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لدعم القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بالعتاد وقدرات النقل والرصد والمواد العسكرية كيما يمكنها إنجاز مهمتها بهمة وفعالية. وقد وجه نفس الطلب إلى بلدان صديقة.

ولم نتلق رداً على ذلك النداء بعد، إذ تتأهب الحكومة لبدء فترة عصيبة. لقد أعربنا عن احتياجنا إلى تعزيزات لقوات الأمن والدفاع التي لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي هزيلة العتاد في وجه قوى إقليمية جيدة التدريب والعتاد للغاية. والمسؤولية الرئيسية تقع على عاتق قواتنا التي يجب أن تكون مجهزة تجهيزاً ملائماً إن كان لها أن تؤدي واجبها السيادي وتبلي بلاء حسناً في القتال. والبعثات الإقليمية هي بعثات مراقبة ذات ولايات محدودة للغاية. ولذلك، فإن انسحاب البعثة يبدو فرصة سانحة لبدء إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى ألا يدخر وسعاً في مساعدتنا على المضي بهذه العمليات قدماً.

في الختام، نشكر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وكل البلدان المساهمة التي ساعدتنا خلال هذه الفترة، على قِصَرِها. ونشكر الأمين العام على تقريره المفيد والثاقب للغاية، ونعرب عن امتناننا للسيد محمود، الذي كرس جهوده لجمهورية أفريقيا الوسطى من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة.

يجب ألا ينسحب الاهتمام بالحالة في شمال شرق البلد، التي ما زالت هشة. ونطالب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة وندعو البلدان الصديقة إلى أن تواصل جهودها لتجهيز قواتنا للأمن والدفاع وضمان عملية انتخابية سلسة في الآجال الزمنية المقررة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري الخالص أن أهنئكم، سيدتي، على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أرحب بحضور السيد محمود، الممثل الخاص للأمين العام.

ونثني على التقرير الرفيع المستوى للأمين العام (S/2010/611) المقدم إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. إنه يعطي صورة حقيقية للواقع في الميدان ويقدم ملاحظات وتوصيات هامة ينبغي أن يأخذها مجلس الأمن في الحسبان. ويسمح لنا ذلك بأن نقصر بياننا على الحد الأدنى المطلق، نظرا لأن مجلس الأمن مثقل أصلا بأعباء أزمات كثيرة في جميع أنحاء العالم.

وإذا سمح لي مجلس الأمن، أود أن أشدد بصفة خاصة على أن عدم تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد له ما يبرره تماما، ونحن نرحب بالتنفيذ الناجح للاتفاق بين تشاد والأمم المتحدة بشأن خفض قوام البعثة من شرق تشاد ونقل المسؤوليات إلى الحكومة التشادية. ومنذ بدء عملية الخفض، يسرنا أننا شهدنا تحسنا في الحالة الأمنية في شرق تشاد، وحدث ذلك التحسن رغم بعض حالات انعدام الأمن المعزولة والبسيطة. ولذلك فإننا بعيدون تماما عن رؤية الحالة الكارثية التي قالت بعض الأطراف أنها ستظهر عندما تطلب حكومة تشاد انسحاب البعثة من شرق تشاد، رغم أننا لا نزال بحاجة إلى استمرار دعم المجتمع الدولي لتعزيز قدراتنا المالية والتقنية والمادية من حيث حماية المدنيين.

وتود الحكومة التشادية، من خلالي، أن تكرر التزامها وعزمها على مواصلة الاضطلاع بفعالية بمهمتها لحماية المدنيين، ولا سيما اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك عودتهم الطوعية إلى ديارهم. وللقيام بذلك، نعول بالطبع على دعم المجتمع الدولي بأشكال كثيرة، ولا سيما من حيث تمويل خطة لاستدامة المفرزة الأمنية المتكاملة، لأن قوة الشرطة الأصلية، التي أنشئت في إطار ولاية البعثة، اضطلعت دائما بدور حيوي. كانت المفرزة هي التي كفلت الأمن في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وفي المناطق المحيطة بها. لقد وفرت الحراسة الأمنية وكفلت الأمن في المنطقة بالتنسيق مع قوات الدرك الوطنية والحرس الوطني لتشاد. وفي عام ٢٠١١، تتوخى خطتنا لاستدامة المفرزة الأمنية المتكاملة ميزانية ستغطي اللوجستيات والعمليات بتكلفة تبلغ حوالي ٢٠ مليون دولار، وهو مبلغ يقل بكثير من مئات الملايين من الدولارات التي توجه كل شهر إلى البعثة. ولذلك السبب، نحن متفائلون بأن مجلس الأمن سيجتهد في كفالة أن يواصل المجتمع الدولي دعمنا في الاضطلاع بمهمتينا الأمنية والإنسانية بعد الانسحاب الكامل للبعثة.

ونحن، من جانبنا، اتخذنا تدابير لدعم حماية المدنيين، بقدر استطاعتنا، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي. ومن بين المبادرات الأخرى، أنشئت مبادرة التنسيق الوطني لدعم الأنشطة الإنسانية للمفرزة الأمنية المتكاملة لتحل محل مبادرة تنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية شرق تشاد، المعروفة جيدا.

لا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن سعادتي للتعاون الرائع الذي كان قائما دائما بين الأمم المتحدة وحكومتي في التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية الناجمة عن الحالة السائدة في الجزء الشرقي من بلدي. لم تكن البعثة، بالطبع، البعثة المثالية التي كنا نأمل فيها. لم تلب بعثة الأمم المتحدة تلك ذات الطابع الخاص جدا، التي علقت عليها آمال كثيرة، توقعاتنا الكثيرة.

غير أن البعثة، في بيئة خاصة جدا وفي فترة معينة، اضطلعت بدور إيجابي من حيث حماية الضعفاء، واللاجئين

والأشخاص المشردين داخليا والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم. وينبغي هنا أن نشكر المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والبلدان المحبة للسلام والعدالة. وينبغي أيضا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى المؤسسات والبلدان المانحة التي ساهمت بقوات وتمويل ومعدات.

ونقدر أيضا ونشكر المانحين الكرام على إنشاء الصندوق الاستئماني الخاص لتمويل المفرزة الأمنية المتكاملة. ونقدر أيضا الجهود الدؤوبة للعاملين في المجال الإنساني، ولا سيما أولئك التابعين لمختلف المنظمات غير الحكومية، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها. ينبغي أن نوجه لهم الشكر والتقدير. لا شيئا كان سيكون ممكنا ولا شيئا سيكون ممكنا في المستقبل بدون دعمهم وجهودهم في الميدان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود، باسم المجلس، أن أعرب عن امتنانا للسيد يوسف محمود، الذي قدم اليوم إحاطته الإعلامية الأخيرة بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. نقدر قيادته للبعثة ونتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.